شركات ضمان الودائع

م . د. لميس محمد مطرود / الكلية التقنية الادارية – الجامعة التقنية الوسطى .
Dr.lamees_aljanabi@mtu.edu.iq

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
http://doi.org/10.31272/JAE.i130.38

المقـدمـــة

يعد الجهاز المصرفي احد اهم المرتكزات الاساسية لدعم عملية الاستثمار وبالتالي الاقتصاد الكلي وذلك من خلال العلاقة التبادلية بين ادارة المصارف والجمهور ، اذ ان واحدة من اهم ميزات عمل المصارف انها تعمل باموال الغير من خلال الودائع لذلك فان اي اخفاق او عسر مالي يتعرض له المصرف بسبب الازمات المالية او السياسية او الامنية او لاي سبب اخر وتعرضها الى الافلاس سيضر باموال الجمهور اصحاب الودائع . لذلك بات من المهم ان يقوم الجهاز المصرفي بخلق وزيادة ثقة الجمهور باعمالهم من خلال عدة اساليب اهمها انظمة التامين على الودائع المصرفية والتي وجدت اهتماماً عالمياً متزايداً خاصة عقب الازمة المالية العالمية والتي اجتاحت العالم عام 2008 والتي ادت الى افلاس العديد من المصارف العالمية فاصبحت زيادة الثقة في القطاع المصرفي منذ ذلك الحين أكثر أهمية من أي وقت مضى. لذا فإن إنشاء مثل هذه الأنظمة، سواء بشكل معلن وفق قواعد محددة أو حتى ضمني، يعتبر من الأمور التي لا غنى عنها اليوم.

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 46 / العدد 130 / كانون الاول/ 2021
الصفحات : 281-284

المحور الاول : تاريخ انشاء شركات ضمان الودائع .

ظهر اول نظام لضمان الودائع المصرفية في العالم في ولاية نيويورك الامريكية عام 1829 م لتقلد العديد من الولايات الامريكية هذه التجربة بعد ولاية نيويورك . ولكن بسبب عدم كفاية راس المال ونقص السيولة فضلاً عن الازمات المالية المتلاحقة والتي ادت الى عدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها وافلاس العديد منها فضلاً عن انخفاض نشاط القطاع الزراعي والذي كان يعد من اهم القطاعات في الولايات المتحدة الامريكية انذاك ، مما وضع عبئاً ثقيلاً على انظمة ضمان الودائع المصرفية والتي كان ينقصها المقرض الاخير كون ان النظام الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الامريكي) لم يكن موجوداً ، اختفت تلك الانظمة من الولايات المتحدة الامريكية (ابراهيم وناجي ،2016: 110) . وتعد دولة جيكوسلوفاكيا اول دولة انشأت نظام متطور لحماية الودائع والقروض على المستوى القومي في عام 1924 من خلال انشاء صندوقين احداهما صندوق الضمان الخاص (Special Guarantee Fund) والذي انشيء لمساعدة المصارف على استعادة خسائرها الناجمة عن الحرب العالمية الاولى . والثاني صندوق الضمان العام (General Guarantee Fund) لتشجيع الادخار وزيادة الثقة بين الجمهور والجهاز المصرفي ليكون دافع لتطويرها (النابلسي،1992: 10) . في عام 1934 انشات الولايات المتحدة الامريكية المؤسسة الفدرالية للتامين على الودائع (Federal Deposit insurance) Corporation(FPIC) بموجب قانون المصارف الذي صادق عليه الكونجرس عام 1933 لمعالجة العيوب التي ظهرت في النظام المالي العالمي بعد ازمة الكساد العظيم ، اذ وصل سقف الضمان للمودع الى 100 الف دولاراً (الاعرج،2009: 30) . وانشأت تركيا عام 1960 صندوق تصفية المصارف والذي يشابه في عمله صناديق ضمان الودائع . وتوالت تاسيس مثل تلك الصناديق في اوربا اذ انشأ في المانيا عام 1974 صندوقاً لحماية اموال المودعين بعد انهيار مصرف هيرشات وفي بريطانيا انشأ الصندوق عام 1979 تلتها فرنسا بعد انهيار البنك الفرنسي السعودي . اما في العالم العربي وعلى الرغم من دولة لبنان هي اول دولة عربية اهتمت بموضوع ضمان الودائع الا ان تجربة الامارات تعد واحدة من اهم التجارب العربية اذ اقرت عام 2008م بضمان أموال المودعين جميعاً في المصارف الإماراتية إضافة الى أموال المودعين في فروع المصارف الأجنبية في الامارات بهدف حماية الجهاز المصرفي . كما اسست البحرين صندوق ضمان الودائع عام 1993 تلتها السودان عام 1996 ، كما قامت الاردن بانشاء مؤسسة ضمان الودائع عام 2002 (ابراهيم وناجي ،2016: 111) . اما في العراق وبعد ان شعرت الحكومة بفقدان ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي واكتناز اغلب الكتلة النقدية خارج المصارف والمؤسسات المالية الاخرى بادرت الحكومة الى طرح مشروع تاسيس الشركة العراقية لضمان الودائع عام 2008 والذي اقر عام 2016 وبدأ العمل به عام 2018 لتعمل باسم الشركة العراقية لضمان الودائع (The Iraqi Company for Deposit Insurance) (عيدي ،2016 : 5).

المحــور الثانــي : مفهوم واهمية شركات ضمان الودائع .

ارتبط مفهوم ضمان الودائع بالغرض الذي تم من خلاله إنشائها وهو تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي وتحقيق الاستقرار في النظام المالي والمساهمة في معالجة ظاهرة الإكتناز وحماية وتعويض المودعين في حالة إفلاس مصرف معين او مجموعة مصارف ، كما تم تعريفه بانه «نظام تأميني معلن» قائم على قواعد محددة وذلك من خلال قيام الحكومة بالسماح للقطاع المصرفي بتحمل الجانب الأكبر من المسؤولية من خلال نظام تأمين مستقل للودائع المصرفية (المبحث،2002: 79). في اغلب دول العالم يكون اشتراك المصارف في هذه الصناديق او الشركات اجبارياً ولايتاثر ذلك بدرجة التقدم الاقتصادي للدولة فهو ملاحظ في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وقد يكون اختيارياً كما هو الحال بالنسبة للاردن والسودان ولبنان ومصر والعراق . وتكمن اهمية مثل هذه الصناديق والشركات بالاتي(عيدي ،2016:7) (عبد القادر،1998: 4):

1 - تحويل عبء تعويض المودعين من الحكومة إلى نظام مستقل قائم على أساس التحصيل المسبق ، اذ يتم تجميع الاموال مسبقاً من المصارف الاعضاء .

2 - يساهم في استقرار النظام المصرفي من خلال تعويض المودعين دون تأخير عند تعثر أحد المصارف ، كما يعد شبكة مهمة من شبكات الامان المالي .

3 - يضمن تكافؤ الفرص للمصارف المتفاوتة الأحجام ، لتتنافس على الأنواع المختلفة من الودائع ، وبالتالي زيادة ثقة الجمهور في المصارف خاصة الصغيرة منها.

4- يقلل من خطر امتداد عدوى تعثر أحد المصارف إلى المصارف الأخرى .

المحــور الثالث : طبيعة انظمة مؤسسات ضمان الودائع وحدود التغطية .

1 - من حيث التغطية : يقوم نظام ضمان الودائع على اساس جغرافي بمعنى انه يشمل المؤسسات المصرفية الوطنية والاجنبية وفروعها داخل البلد المعني . ولايشمل فروع المصارف الوطنية في الخارج .

2- هناك حدا اعلى للحماية بالنسبة لكل مودع , وليس هناك معياراً موحداً يتم تطبيقه على كل انظمة الضمان ولكن في معظمها يغطي الحد الاعلى المضمون من الودائع نسبة كبيرة من عدد المودعين , ونسبة اصغر من قيمة او حجم الودائع .
3 - تشير دراسة معدة من قبل صندوق النقد الدولي ان الحد الاعلى المضمون من الودائع يكون بمقدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي , او مثله بمرتين .
4- يختلف الحد الاعلى المضمون من بلد لاخر حيث يصل الى 100 % من حقوق المودعين في تركيا , او مايعادل 75 % من القيمة الاجمالية للودائع في البحرين , وعشرة الاف دينار في الاردن, وخمسة ملايين ليرة في لبنان , اما في الولايات المتحدة فيصل الى 100 مائة الف دولاراً , وفي بريطانيا يصل الى 75 %من القيمة الاجمالية للودائع وبحد اقصى 20 عشرون الف جنيه استرليني . ومن الجدير بالذكر ان اغلب انظمة التامين على الودائع قج حددت الحد الاعلى اتعويض المتضررين وذلك للاسباب الاتية :
أ – تقضي القوانين في اغلب انظمة ضمان الودائع بان يتحمل المودع مهما كان صغيراً جزءاً من الخسائر , والغاية من ذلك هو تقديم حماية محدودة للمودع اكثر مما هي منع الاندفاع الى سحب الودائع من المصارف .
ب - ان هذه المؤسسات انشأت لحماية صغار المودعين الذين يشكلون النسبة الاكبر من قاعدة المودعين , اما كبار المودعين فيتوقع منهم ان يكونوا نشطين في تتبع احوال المصارف الذين يودعون اموالهم فيها نظراً لطبيعة اعمالهم .
ج- ان وضع حدود عليا للتعويض يهدف لكي لاتصبح المصارف اكثر مغامرة في اعمالها .
د- تشير الوقائع التاريخية ان الحد الاعلى لمبالغ التعويض يرتفع تد ريجياً عبر الزمن ليواكب التغيرات الاقتصادية في نمو الدخل القومي وارتفاع معدلات التضخم .

المحور الرابع : مصادر تمويل مؤسسات ضمان الودائع .

يتمثل راس مال مؤسسات ضمان الودائع بالاتي (ابا بكر ، 2002: 28) :
1 – راس مال المؤسسة : ويتكون من المساهمات الاساسية الالزامية التي تدفعها المصارف المشاركة فيها وتحدد هذه المساهمة بالنسبة المئوية الخاصة بودائع كل مصرف عضو في نهاية سنة معينة تسبق انشاء المؤسسة او الشركة من اجمالي رصيد الودائع الكلية للمصارف لتشكل هذه المساهمات راس المال المدفوع للشركة . وتتميز طريقة التمويل هذه بكونها توفر اموالاً منتظمة لصندوق حماية الودائع , وهذا مما يدعم ويقوي نظام الحماية ويبعث الثقة في نفوس المودعين وانه يؤدي ايضا لتراكم ارصدة فائضة يمكن الرجوع اليها عند حدوث مصاعب مالية لاي من المصارف المشاركة .
2 – اقساط التامين على الودائع : وهي اقساط التامين السنوية التي تدفعها المصارف الاعضاء لقاء قيام الشركة بالتامين على ودائعهم من خطر الافلاس ويدفع هذا القسط في بداية كل عام وفقاً لرصيد ودائع المصرف .
3 -الارباح المتأتية من استثمار اموال الشركة : سواءً بشكل ودائع لدى المصارف , او استخدامها لشراء ادوات الدين العام المحلي من سندات الحكومة , او حوالات الخزينة او شراء الاسهم الجيدة .
4- الهبات والتبرعات التي تحصل عليها من المصارف او المؤسسات المالية لتدعيم جهودها في تحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي .
5- أية اموال تقترضها الشركة من الغير لغرض مواجهة عملية التعويض المفاجئة كانهيار عدة مصارف بسبب ازمة مالية طارئة , كما حدث في الازمة المالية العالمية الاخيرة .

الخلاصة :

- تعد شركات وصناديق ضمان الودائع والتي ظهرت نتيجة الازمات المالية المتلاحقة اهمية كبيرة في بناء وتعزيز الثقة بين الجمهور والجهاز المصرفي خاصة في البلدان التي تعاني من فقدان هذه الثقة مثل العراق اذ من المعروف ان مايقرب من (80%) من الكتلة النقدية مكتنزه خارج الجهاز المصرفي لذلك بات من الضروري دعم الشركة العراقية لضمان الودائع .
- طريقة تمويل شركات وصناديق ضمان الودائع عن طريق الاقساط الثابتة من المصارف المشتركة فيها يساعد على دعم نظام الحماية ويبعث الثقه في نفوس المودعين وانه يؤدي ايضا لتراكم ارصدة فائضة يمكن الرجوع اليها عند حدوث مصاعب مالية لاي من المصارف المشاركة.
- بات من الضروري دعم الشركة العراقية لضمان الودائع من قبل الحكومة عن طريق مساهمتها المالية والفعالة في راس مالها فضلاً عن اصدار تعليمات خاصة باعتبارها المقرض الاخير في حالة تعرض تلك الشركة الى العسر المالي .
- الترويج بكافة الوسائل عن عمل الشركة العراقية لضمان الودائع لزيادة ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي ولجذب الودائع دعماً للقطاع المصرفي ، فضلاً عن حث الباحثين والمتخصصين للبحث عن الوسائل والطرق لتطوير عمل الشركة العراقية لضمان الودائع.

المصادر :
1 – الاعرج ، رأفت علي " مدى اهمية نظام الودائع في تدعيم شبكة الامان المالي " رسالة ماجستير غير منشورة – كلية التجارة – جامعة فلسطين / 2009 .
2- النابلسي ، محمد سعيد " جدوى اقامة مؤسسات ضمان الودائع " اتحاد المصارف العربية – بيروت / 1992 .
3- المبحث ، عبد الحميد " البنوك الشاملة : عمليلتها وادارتها " الدار الجامعية – مصر / 2002 .
4- ابراهيم ، اسماعيل ابراهيم . ناجي ، هدى محمد " مؤسسة ضمان الودائع – دراسة مقارنة " مجلة المحقق العلمي للعلوم القانونية والسياسية – العدد الرابع / السنة الثامنة 2016 .
5- ابا بكر ، احمد عثمان " نظام حماية الودائع لدى المصارف الاسلامية " الطبعة الاولى – مكتبة الملك فهد الوطنية – جدة / 2000 ز
6- عبد القادر ، بريش " اهمية ودور التامين على الودائع مع اشاة لحالة الجزائر " ورقة عمل مقدمة الى ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية - الجزائر / ١٩٩٨ .
7- عيدي ، وليد " شركات ضمان الودائع ودورها في حماية الجهاز المصرفي والودائع " دراسة مقدمة الى البنك المركزي العراقي – 2016 .